القاعدة الثالثة

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعد (1) تضمنت ثلاثة أمور :

أحدها : - ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل. (2)

الثاني : ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.(3)

الثالث : ثبوت حكمها ومقتضاها.(4)

---

(1) المتعدي هو الذي يصل إلى المفعول به بنفسه مثل : بريت القلم وسيأتي في الملحق تفصيل ذلك .

(2) أي يقر ويعترف أنه اسم الله تعالى دال على ذاته وصفاته فلا يعارض إثباته بالنفي والإنكار 0

(3) أي الإيمان بما دل عليه من معنى بالدلالة الوضعية اللغوية وهى المطابقة والتضمن والالتزام كما سيأتي في القاعدة الرابعة فلابد من الإقرار والاعتراف الجازم بكل ذلك.

(4) وهو ما يسمى بالأثر وسيذكر المؤلف في القاعدة السابعة أن الإلحاد في الأسماء يكون بـ :

I- إنكار الاسم

II- إنكار الصفة

III- إنكار الحكم أو المقتضى أو الأثر كما سيأتي : -

ومما ينبغي التنبيه له أن في هذه القاعدة رداً على المعطلة من الجهمية والمعتزلة وغيرهما ووجه ذلك أن ثبوت الاسم فيه رد على الجهمية.

وثبوت الصفة فيه رد على المعتزلة .

أما الأثر فإن المعتزلة يثبتونه فهم يقولون إن لله اسم العليم وليست له صفة العلم لكنه يعلم أي أنهم أثبتوا الأثر إلا أنهم يقولون يعلم بذاته 0

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد (1) عن قطاع الطريق بالتوبة استدلوا على ذلك بقوله تعالى {إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم} [المائدة:34] لأن مقتضى هـذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم ورحمهم بإسقاط الحد عنهم 0

مثال ذلك : " السميع " يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالى وإثبات السمع صفة له وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوى (2) كما قال تعالى : { والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير } [المجادلة : 1]

---

(1) أي حد الحرابه يسقط قبل القدرة عليهم بلا خلاف بين أهل العلم وحد الحرابه هو القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف ، أو النفي 0

أما حقوق الآدميين من القصاص إن قتل ، والجراح إن جرح ، ورد المال إن أخذ المال فهذا لا يسقط بالتوبة 0

وفي تفسير الجلالين (فاعلموا أن الله غفور لهم ما أتوا ، رحيم بهم ، عبر بذلك دون أن تحدوهم ليفيد أنه لا يسقط عنه بتوبته إلا حدود الله دون حقوق الآدميين ، كذا ظهر لي ولم أر من تعرض له والله أعلم ا 0 هـ

انظر في ذلك في :

تفسير البغوي (2/33) والرازي (11/135) والجمل على الجلالين (2/217) ، وتفسير المظهري (3/91) ، والمغني لابن قدامة (12/483)

(2) فمعنى الحكم والأثر : أنه سبحانه وسع سمعه الأصوات الجهر والسر والنجوى ، ومن ذلك قول الله تعالى : { قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير } .

وليعلم أن أسماء الله تعالى الحسنى التي تتضمن وصفاً متعدياً منها ما لا يتعلق بكل موجود ، بل ببعضها ، فكل اسم يتعلق بما يناسبه ، كاسمه (السميع) الذي يتعلق بالمسموعات ومنها ما يتعلق بكل شيء كاسمه : (العليم) فإنه يتعلق بكل شيء ، إذ كل شيء يصلح أن يكون معلوماً .

ذكره شيخ الإسلام في الفتاوى (5/494)

وانظر منهج أهل السنة لخالد نور (2/382)

وإن دلت على وصف غير متعد تضمنت أمرين :

أحدهما : ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل 0

الثاني : ثبوت الصفة التي تضمنتها لله عز وجل 0

مثال ذلك " الحي " (1) يتضمن إثبات الحي اسماً لله عز وجل (2) وإثبات الحياة صفة له 0

---

(1) وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله (إن الاسم إذا أطلق عليه جاز أن يشتق منه المصدر والفعل فيخبر عنه فعلاً ومصدراً نحو " السميع " " البصير " " القدير " يطلق عليه منه السمع والبصر والقدرة ، ويخبر عنه بالأفعال من ذلك نحو {قد سمع الله}{فقدرنا فنعم القادرون } وهذا إذا كان الفعل متعدياً .

فإن كان لازماً لم يخبر عنه به نحو " الحي " بل يطلق عليه الاسم والمصدر دون الفعل فلا يقال " حيي " ا 0هـ من بدائع الفوائد (1/162) .

(2) وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (18/311) أن اسم الحي القيوم هو الاسم الأعظم وقال الشيخ ابن عثيمين في الفتاوى أنه لا شك أنه اسم لله بل ورد أنه الاسم الأعظم ، وفي الإنصاف للمرداوي (11/4) أن الحي ليس اسما لله وهو خلاف ما ذكره الأصحاب .

وخلاصة ما ذكره المؤلف في هذه القاعدة يتضح بإجرائها على اسم الله السميع والحي فإن السميع ورد في القرآن والسنة مراداً به التسمى كما في قولـه تعالى : { ليس كمثله شيء وهو السميع والبصير

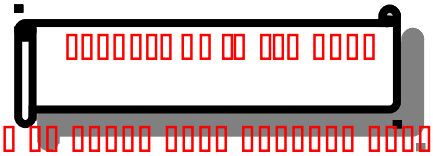

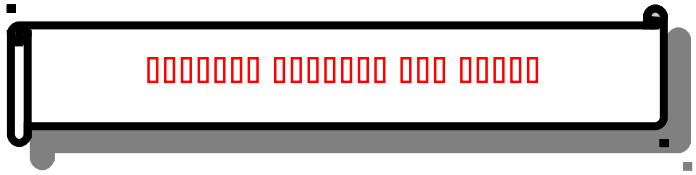

[illegible]:

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فالمتعدي بنفسه : ما يصل إلى المفعول به مباشرة (أي : بغير واسطة حرف الجر) ، مثل " بريت القلم " ومفعوله يسمى " صريحاً "

والمتعدي بغيره : ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر ، مثل : " ذهبت بك " بمعنى : " أذهبتك " ومفعوله يسمى " غير صريح "

وقد يأخذ المتعدي مفعولين : أحدهما صريح ، والآخر غير صريح ، نحو : أدوا الأمانات إلى أهلها 0

(فالأمانات : مفعول به صريح ، وأهل : مفعول به غير صريح ، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر ، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح)
والمتعدي قد يكون إلى مفعول واحد وقد يكون إلى مفعولين وقد يكون إلى ثلاثة مفاعيل 0

الفعل اللازم

هو ما لا يعدى أثره فاعله ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به ، بل يبقى في نفس فاعله ، مثل : " ذهب سعيد ، وسافر خالد " وهو يحتاج إلى الفاعل ، ولا يحتاج إلى مفعول به ، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاج إلى مفعول به يقع عليه 0
ويسمى أيضاً : (الفعل القاصر) – لقصوره عن المفعول به واقتصاره على الفاعل – و(الفعل غير الواقع) – لأنه لا يقع على المفعول به – و (الفعل غير المجاوز) لأنه لا يجاوز فاعله 0

متى يصير اللازم متعدياً ؟

يصير الفعل متعدياً بأحد ثلاثة أشياء :
إما بنقله إلى باب (افعل) مثل : " أكرمت المجتهد " .
وإما بنقله إلى باب (فَعَّل) – المضعف العين – مثل :"عظمت العلماء "

وإما بواسطة حرف الجر ، مثل " أعرض عن الرذيلة وتمسك بالفضيلة " ا 0 هـ من جامع الدروس العربية للغلاييني

وانظر المفصل للزمخشري ص 341 ، وشرح ابن يعيش على المفصل (7/62) ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك للفوزان (1/369)